

لائحة القواعد الأخلاقية

Translators: Salman Masalha and Taher Azzam (National Institute for Testing and Evaluation)

Reviewers: Zahra AL-Lawati (Sultan Qaboos University Oman); Elaaf Alsomali, Nasren Elsageyer, and Majida Harb (University of Ottawa)

(تمت المصادقة عليها خلال الاجتماع السنوي للمنظمة الدولية لامتحانات اللغة، المنعقد بشهر مارس سنة ٢٠٠٠، في مدينة فانكوفر الكندية).

هذا المحتوى يُقدم أول لائحة أخلاقية من نوعها تُعتمد من قبل المنظمة الدولية لامتحانات اللغة، مكونة من مجموعة من الأسس والمبادئ التي تستند على الفلسفة الأخلاقية، وتُمثل معياراً للممارسات المهنية. لا تعتبر هذه المبادئ قانوناً بحد ذاتها، كما أنها ليست لائحة تنظيمية، ولا تُشكل خطوطاً عريضة للممارسات المهنية. إنّما هي مجموعة من المبادئ الأخلاقية اللائقة والمتوقع ممارستها من قبل جميع العاملين بمجال اختبارات اللغة. ترتبط هذه اللائحة أيضاً بمدونة القواعد السلوكية المنفصلة. والجدير بالذكر أن هذه المدونة تهدف إلى توضيح المبادئ الأخلاقية التي من شأنها أن تجعل الممارسات المهنية أكثر عدلاً وأكثر فائدة للفرد والمجتمع المدني بشكل عام.

تحتوي اللائحة على ٩ قواعد أساسية يتم تفصيل كل منها بسلسلة من الملاحظات التي توضح طبيعتها بشكل عام. وتوضح القواعد التسع ما يتعين على أعضاء المنظمة (ILTA) فعله، وما يتوجب عليهم تجنبه بشكل عام وما يتعين عليهم اتباعه من سلوكيات خلال ممارساتهم المهنية في هذا الإطار، والتطلعات التي ينبغي أن توضع نصب أعينهم، والتي تنشُد أهداف المهنة الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك، تشير هذه القواعد إلى الصعوبات والحالات الاستثنائية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من تطبيق هذه القواعد. إنّ التعليقات والشروح المضمنة خلال هذه اللائحة توضح الإجراءات العقابية المنصوص عليها من قبل المنظمة، وأن عدم الالتزام بها يعرّض منتهكها لعقوبات قد تصل لإلغاء العضوية في منظمة (ILTA)، استناداً إلى توجيهات اللجنة الأخلاقية في المنظمة.

رغم أنّ هذه اللائحة مُستقاة من مدونات أخلاقية مشابهة (سبق اعتمادها على مرّ التاريخ)، إلا أنّها تطمح إلى أن تعكس التوازنات المتغيرة للقيم الاجتماعية والثقافية في أرجاء العالم. ولهذا، فإنّ على العاملين في مجال اختبارات اللغة تفسيرها وفقاً لمدونة قواعد الممارسة المهنية المرتبطة بها.

هذه القواعد المهنية في مجملها تشكل مرشداً للضمير المهني والأحكام المهنية. حيث أنّ هذه اللائحة الصادرة عن منظمة (ILTA) لا تعفي العاملين في مجالات اختبارات اللغة من الالتزامات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم من قبل أي لوائح أو قواعد أخرى ملزمون باتباعها، بموجب القوانين الوطنية والدولية.

إن العاملين في مجال اختبارات اللغة هم أمناء مستقّلون أخلاقياً، وفي بعض الأحيان قد تتعارض بعض إجراءات العمل مع معتقداتهم الأخلاقية الشخصية، فإن لهم الحق في أن يرفضوا المشاركة في تلك الإجراءات. إن ممتحني اللغة الذين يقبلون العمل بوظائف قد تعرضهم لمواقف تتعارض مع معتقداتهم، عليهم إعلام مشغليهم الحاليين أو المستقبليين بوضعهم الخاص. وعليه فإن على المشغلين وزملاء العمل عدم التمييز ضدهم في أماكن عملهم.

إن لائحة القواعد الأخلاقية مدعومة بالأمثلة الواردة في لائحة قواعد الممارسات المهنية (التي تعمل المنظمة على إعدادها). وفي الوقت الذي تركز فيه لائحة القواعد الأخلاقية على المبادئ والمثل العليا للمهنة، فإنّ لائحة قواعد الممارسات المهنية تشير إلى متطلبات الحد الأدنى للعمل بالمهنة، وتتمحور حول توضيح ماهية السلوك المهني غير اللائق، وماهية الممارسات غير المهنية.

كما أنّ على القواعد الأخلاقية وقواعد الممارسات المهنية أن تتلاءم مع احتياجات المهنة ومع المتغيرات التي قد تطرأ عليها، ومع مرور الوقت ستظهر حاجة إلى إجراء تعديلات على ضوء التغييرات التي تطرأ في مجال اختبارات اللغة وفي المجتمع ككل. ولهذا فسوف يتم فحص أو إعادة الصياغة للوائح القواعد الأخلاقية كل خمس سنوات، أو كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك.

القاعدة الأولى:

يتوجب على جميع العاملين في مجال اختبارات اللغة احترام إنسانية وكرامة جميع مُمتحنيهم وعليهم أن يمنحهم أفضل الخدمات المهنية، وأن يحترموا جميع احتياجاتهم الشخصية، وقيمهم، وثقافتهم لدى تقديمهم خدمات اختبارات اللغة.

شرح وتوضيح القاعدة الأولى:

- يجب على ممتحني اللغة أن لا يميزوا بين الممتحنين، أو يستغلوا الممتحنين على أساس السنّ، الجنس، القومية، خلفية العرف، الميل الجنسي، اللغة، المعتقد، الانتماء السياسي والديني، وألاً يفرضوا عليهم بوعي منهم انتماءاتهم السياسية أو الدينية، أو قيمهم (القيم الاجتماعية، الروحية، السياسية، والإيديولوجية).
- يجب على ممتحني اللغة أن لا يستغلوا زبائنهم المُمتحنين أبداً، وأن لا يحاولوا التأثير عليهم بطرق لا علاقة لها بأهداف الخدمة التي يقدمونها، أو البحث الذي يجرونه.
- أي علاقة بطابع جنسي بين مُمتحني اللغة وبين المُمتحنين تعتبر غير أخلاقية مطلقاً.
- التدريس وإجراء البحوث في مجال اختبارات اللغة والذي يكون منوطاً باستخدام مُمتحنين (بمن فيهم الطّلاب) يتطلب موافقتهم. كما يتطلب الأمر أيضاً التعامل باحترام معهم ومع خصوصياتهم. كما يجب إعلام كل المشاركين في ذلك بأن رفضهم المشاركة لن يؤثر على جودة الخدمة التي يحصلون عليها (من ناحية التدريس، البحث، التطوير، الإدارة). إنّ استخدام كل وسائل الاختبار المتعلقة بالمُمتحنين (أوراق، وسائل الكترونية، مرئية أو مسموعة) يتطلب موافقة صريحة على ذلك قبل أن تستخدم لأي أغراض أخرى.
- يجب على مُمتحني اللغة بذل جهدهم قدر الإمكان بغية إيصال المعلومات التي ينتجونها إلى كلّ المعنيين ذوي الصلة بالموضوع بطريقة ناجعه.
- يجب استشارة المُمتحنين في كل امر يتعلق بمصالحهم.

القاعدة الثانية:

يتوجب على ممتحني اللغة الحفاظ على سرية المعلومات التي حصلوا عليها عن ممتحنيهم بموجب مهنتهم، وأن يضعوا الاعتبارات المهنية نصب أعينهم في كل أمر يتعلق بإشراك آخرين بهذه المعلومات.

شرح وتوضيح القاعدة الثانية:

- على ضوء الاستخدام الواسع للمواد المطبوعة والنسخ وسجلات الامتحانات ومخازن المعلومات الالكترونية، فإن هناك طلب متعاظم للخضوع للمحاسبة من قبل جهات مختلفة، وعلى خلفية الطابع الشخصي للمعلومات التي يتم الحصول عليها من قبل المُمتحنين، هنالك طلب مُلح لإخضاع أي انتهاك أو تسريب للمعلومات للمحاسبة من قبل جهات مختلفة، بغية الحفاظ على الخصوصية. وعليه فإن مُمتحني اللغة مُلزومون باحترام حق المُمتحنين بالسرية وبتأمين جميع المعلومات المرتبطة بالعلاقة بين المُمتحن والمُمتحن.

- السرية لا يمكن أن تكون مطلقة، خاصة عندما تكون المعلومات متعلقة بطلاب يتنافسون فيما بينهم على القبول في مؤسسة ما أو على وظيفة ما. لذا يجب الحفاظ على التوازن بين الالتزام بالسرية، كأحد الأوجه الأساسية في الواجب المهني للمُمتحن اللغة وبين مسؤولية المُمتحنين تجاه المجتمع.
- إن لزملاء المهنة في بعض الحالات الحق في الوصول إلى معلومات عن مُمتحنين غير مُمتحنينهم، بهدف تحسين جودة الخدمة التي تقدمها المهنة. وعليه، فإن الحاصلين على معلومات مُلزمون بالحفاظ على سريتها.
- المعلومات التي تم جمعها عن المُمتحنين ومن معلّمي المُمتحنين خاضعة أيضاً لذات السرية.
- قد تكون هناك حالات يُلزم فيها القانون بكشف معلومات، فمثلاً عندما يُطلب من المُمتحن أن يقدم شهادته أمام محكمة جنائية وفي هذه الظروف، فإن عليه التحرر من الالتزام بالسرية.

القاعدة الثالثة:

يتوجب على ممتحني اللغة الالتزام بجميع القواعد الأخلاقية ذات الصلة والمشمولة ضمن القوانين الوطنية والعالمية لدى قيامهم بتطبيق أي نشاط بحثي آخر.

شرح وتوضيح القاعدة الثالثة:

- إن التطور في مجال امتحانات اللغة منوط بالبحوث بطبيعتها والتي تستلزم مشاركة عينات من المجتمع، لذا يتوجب على الباحث في هذا المجال أن يتبع القواعد المنتهجة في البحوث الأكاديمية من هذا النوع. وأن يكون مُلم بالمارسات البحثية مطبقاً لأعلى معايير البحث العلمي.
- إن البحوث المقدمة في هذا المجال يجب أن تكون مُبررة. بمعنى أنه يُتوقع من كل بحث بهذا المجال ذو طابع يستلزم مشاركة عينات من المجتمع، أن يعطي إجابات واضحة للأسئلة البحثية المطروحة وأسبابها.
- الحقوق الإنسانية للمشاركين بالبحث يجب أن تكون مقدمة فوق أي مصلحة علمية أو مجتمعية.
- في حال توقع احتمالية إيقاع الضرر على المشارك في البحث سواء بخطر مباشر أو غير مباشر، فإن على الباحث أخذ هذا الاحتمال على محمل الجد. وفي حال وقعت أضرار غير محتملة في البحث فعليه إيقاف البحث أو تعديله.
- يتوجب أن تكون هناك لجنة مستقلة تُقيّم الاقتراحات البحثية، للتأكد من أن البحوث تتماشى مع المعايير الأخلاقية والعلمية.
- أي معلومات متعلقة بمخاطر واردة بالبحث يجب أن توضح للمشاركين بالبحث مسبقاً. وعلى الباحث أن يوضح تلك المعلومات بشكل مُفصل للمشاركين. وعليه فإن موافقة المشارك في البحث يجب أن تُقر بحرية تامة، دون ضغط أو إكراه أو تهديد.
- لكل شخص الحق برفض المشاركة وكذلك التراجع عن المشاركة في البحث في أي وقت قبل نشر نتائج البحث. ولا يجب أن يُقابل هذا الرفض بتغيير في التعامل بما يتعلق بالخدمات الحاصل عليها من قبل جهة الاختبار المعنية.
- في حال تعيين الحصول على موافقة مسبقة لأحد المشاركين بالبحث من غير المعتمدين على أنفسهم (مثل ذلك: الطلاب، العجزة، ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم)، فإنه يتوجب على الباحث الحرص على التواصل مع ذويهم للحصول على الموافقة والتأكد منها.
- في حال كان المشارك بالبحث تحت السن القانونية، يجب الحصول على موافقة ولي الأمر أو من ينوب عنه قانونياً، بالإضافة إلى موافقة المشارك نفسه، حسب درجة نضجه واستيعابه لحيثيات البحث.
- المعلومات السرية التي يتم الحصول عليها في البحث يجب ألا تستخدم لأهداف أخرى غير المذكورة في اقتراح البحث المُصدّق عليه.
- عند نشر نتائج البحث، يجب أن تكون المعلومات المنشورة حقيقية ودقيقة.

- في حال تم نشر تقارير البحث، يجب أن لا تحتوي على معلومات يُمكن من خلالها تشخيص المشاركين فيه ومعرفة هويتهم.

القاعدة الرابعة:

يتوجب على ممتحنى اللغة أن لا يستغلوا معارفهم ومهاراتهم ولا يسيئوا استعمالها بقدر الإمكان.

شرح وتوضيح القاعدة الرابعة:

- يتوجب على ممتحنى اللغة ألا يستغلوا معلوماتهم المهنية أو مهاراتهم من أجل أهداف تتناقض مع مصالح المُمتحنين. عندما تكون مشاركة الممتحن لا تعود عليه بفائدة بشكل مباشر (مثل ذلك، عندما يطلب منهم المشاركة كُمتحنين على سبيل التجربة لاختبار لغة تم تطويره لهدف آخر) يتعين على ممتحنى اللغة توضيح طبيعة الاختبار جيداً.
- إن عدم التوافق مع القيم الأخلاقية أو الدينية للمجتمع أو أي قيم أخرى متعارف عليها، أو كون الممتحن مهاجر غير مرغوب به، يجب أن لا تكون عاملاً حاسماً في تقييم القدرة اللغوية.
- مهما كانت الظروف القانونية، يجب على ممتحنى اللغة أن لا يُمارسوا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، التعذيب أو أي شكل آخر من العقوبات الشديدة، اللأ إنسانية واللأ مهنية.

القاعدة الخامسة:

على ممتحنى اللغة مواصلة تطوير معارفهم المهنية وإشراك هذه المعارف مع زملاء ومهنيين آخرين في مجال اللغة.

شرح وتوضيح القاعدة الخامسة:

- الدراسة المتواصلة وتطوير المعارف عنصران أساسيان في الوظيفة المهنية. إن التوقف عن ذلك يُشكّل مساً بجودة الخدمة المقدمة للممتحنين.
- يجب على ممتحنى اللغة ان يستفيدوا من الوسائل المختلفة المتاحة لهم لتطوير معارفهم المهنية. يشمل ذلك المشاركة في برامج ومؤتمرات تتمحور حول امتحانات اللغة، بالإضافة إلى القراءة المستمرة للمنشورات المهنية ذات الصلة.
- على ممتحنى اللغة انتهاز الفرص للتواصل مع زملاء ومهنيين آخرين في مجال اختبارات اللغة، واعتبار ذلك كوسيلة هامة لتطوير معارفهم المهنية.
- على ممتحنى اللغة مشاركة زملائهم بالمعلومات المستجدة بالنشر في دوريات علمية ومجلات مهنية معروفة، أو بالعرض في المؤتمرات.
- يُتوقع من ممتحنى اللغة أن يساهموا في التعليم والتطوير المهني للممتحنين تحت التدريب، بالإضافة الى اعداد وتنظيم الإرشادات والقواعد للمتطلبات الأساسية لهذا التأهيل المهني.
- على ممتحنى اللغة أن يكونوا مستعدين للمساهمة في تعليم الطلاب ما يتعلق بمجال العلوم اللغوية الموسع.

القاعدة السادسة:

على ممتحنِي اللغة أن يكونوا شركاء في تحمل مسؤولية الحفاظ على نزاهة مهنتهم في مجال الامتحانات اللغوية.

شرح وتوضيح القاعدة السادسة:

- يجب على ممتحنِي اللغة أن يدعموا ويعززوا مبدأ النزاهة في مجال عملهم بواسطة تشجيع الثقة والمسؤولية المتبادلة بين زملاء العمل. في حالات اختلاف وجهات النظر، يجب التعبير عن وجهات النظر المختلفة بنزاهة واحترام، وليس بالإساءة المتبادلة.
- يقوم ممتحنِي اللغة بتطوير وممارسة عادات وأعراف باسم المجتمع. وذلك لأن لهم مكانة خاصة تُلزمهم بالخضوع لمعايير شخصية وأخلاقية تليق بعملهم المهني، وكذلك ببعض الأوجه من حياتهم الشخصية التي من شأنها أن تؤثر على نزاهتهم المهنية.
- على ممتحنِي اللغة الذين يلاحظون تصرفات غير مهنية لزميل بالعمل أن يتخذوا الإجراءات الملائمة. قد تشمل هذه الإجراءات رفع تقرير إلى الجهات ذات الصلة.
- إن عدم الالتزام بلائحة القواعد الأخلاقية سيؤخذُ بجديّة، وقد يؤدي إلى عواقب صارمة، من بينها إلغاء العضوية في ILTA.

القاعدة السابعة:

على ممتحنِي اللغة حسب دورهم الاجتماعي، أن يطمحوا إلى تحسين جودة اختبارات اللغة وتقييمها، وخدماتها التعليمية، وإلى دعم الاستخدام العادل لهذه الخدمات، بالإضافة إلى المساهمة في تثقيف المجتمع بكل ما يتعلق بتعلّم اللغة والمهارات اللغوية.

شرح وتوضيح القاعدة السابعة:

- تقع على ممتحنِي اللغة مسؤولية خاصة في المساهمة في تحسين خدمات امتحانات اللغة، إذ أنّ الكثير من الممتحنين لا يملكون القدرة وإمكانية الاختيار لكونهم غير متحدثين أصليين للغة.
- يجب على ممتحنِي اللغة حيث أنهم يمتلكون المعرفة والخبرة اللازمة، أن يكونوا على استعداد لتقديم المشورة للمسؤولين الذين يقدمون خدمات اختبارات اللغة.
- يجب على ممتحنِي اللغة أن يكونوا على استعداد لتقديم أفضل الخدمات للممتحنين، وأن يتعاونوا مع الآخرين لتحقيق ذلك.
- يجب على ممتحنِي اللغة أن يكونوا على استعداد للعمل مع الهيئات الأخرى، الاستشارية أو القانونية، التطوعية أو التجارية التي لها دور بتقديم خدمات امتحانات اللغة.
- يجب على ممتحنِي اللغة أن يتخذوا خطوات ملائمة إذا كانت الخدمات – ولأسباب تتعلق بمعيقات مالية أو أخرى – لا تستوفي الحد الأدنى للمعايير المطلوبة. في حالات استثنائية قد يتطلب الأمر التنحي عن تقديم هذه الخدمات، بشرط أن لا يتسبب هذا بضرر للممتحنين.
- يجب على ممتحنِي اللغة أن يكونوا على استعداد لشرح ونشر المعارف العلمية ذات الصلة وكذلك الآراء المهنية الراسخة للمجتمع. لدى قيامهم بذلك، يتعيّن على ممتحنِي اللغة توضيح موقفهم من كونهم متحدثين يمثلون أو لا يمثلون مؤسسة مهنية معروفة. وإن كانت آراءهم التي يعبرون عنها تتناقض مع الآراء المتعارف عليها، فعليهم توضيح ذلك.
- يجب على ممتحنِي اللغة أن يشاركوا بمساهمات علمية مدعّمة بالأدلة في المناقشات العامة المتعلقة بمواضيع حساسة على المستوى السياسي والاجتماعي، مثل؛ العنصرية و تربية الطفل.
- على ممتحنِي اللغة أن يميّزوا بين دورهم كتربويين المستند على المعارف المهنية، ودورهم كمواطنين.
- لدى استيفاءهم لواجباتهم المدرجة في القاعدة السابعة، يتعين عليهم مراعاة عدم الترويج لأنفسهم، وعدم الانتقاص من زملائهم.

- يجب على ممتحني اللغة أن يوضّحوا جيداً أنّهم لا يدّعون (ولا يتظاهرون) كما لو أنّ جميع المعارف ذات الصلة بحوزتهم هم فقط.

القاعدة الثامنة:

على ممتحني اللغة أن يدركوا واجباتهم تجاه المجتمع الذي يعملون فيه، وفي الوقت ذاته أن يعوا بأنّ واجباتهم هذه من شأنها أن تتناقض أحياناً مع التزاماتهم تجاه الممتحنين أو تجاه معيّنين آخرين.

شرح وتوضيح القاعدة الثامنة:

- عندما ترسل نتائج الاختبارات لمؤسسات (مكاتب حكومية، هيئات مهنية، جامعات، مدارس، شركات تجارية)، يتوجب على ممتحني اللغة أن يُقدّموا النتائج بصورة دقيقة، وإن كانت هذه النتائج غير مقبولة من قبل الممتحنين أو من معيّنين آخرين (عائلاتهم أم مُشغّلين وما شابه).
- بما أنّ ممتحني اللغة ينتمون للمجتمع الذي يعملون به، يتعيّن عليهم إدراك أهمية التزامهم بمتطلبات الاختبارات بذات المجتمع، حتى وإن كانوا لا يوافقون عليها. في الحالات التي يكون فيها عدم الموافقة مدعوم باعتراف يخالف ضميرهم، فإنّ لهم الحق بالانسحاب من تقديم الخدمة المهنية.

القاعدة التاسعة:

يجب على ممتحني اللغة أن يأخذوا بعين الاعتبار وبصورة دائمة التأثيرات الممكنة، قصيرة المدى أم طويلة المدى، على كل المعيّنين بأعمالهم، وأن يحفظوا لأنفسهم الحق بالانسحاب من تقديم الخدمات لأي أسباب تتناقض مع ضمائرهم.

شرح وتوضيح القاعدة التاسعة:

- بوصفهم مهنيّين، ممتحني اللغة مسؤولون عن تقييم العواقب الأخلاقية للأعمال المسندة إليهم. وحيث أنّهم لا يستطيعوا الإلمام بجميع الاحتمالات، يتوجّب عليهم أن يقيموا جيداً التأثيرات المتوقعة.
- وفي حال كانت هذه التأثيرات غير مقبولة من الناحية المهنية، فيتوجّب عليهم الامتناع عن تقديم الخدمات. كما ويتوجّب في مثل هذه الحالات أن يستشيروا زملائهم في مجال اختبارات اللغة لتحديد ما إذا كانت وجهات نظرهم تتوافق معهم، وأن يحفظوا لأنفسهم الحق دائماً، في الحالات التي يعبر فيها زملائهم بأراء مختلفة، في أن يتخذوا موقفاً شخصياً بمقتضى ضمائرهم.